معرفة احكامه تعالى التي استنبطها المجتهد قال المحقق وايضا انه يتوقف على
صدق المبلغ وهو يتوقف على دلالة المعجزة وقال الفاضل الشريف اي كون الكتاب
وما ذكر معه حجة يتوقف على صدق المبلغ وتوقف السنة على ذلك ظاهر واما الكتاب
فلان كل واحد مما يستدل به منه على الاحكام ليس معجزا فلا يعلم انه من كلامه تعالى
الا باخباره ع فلا بد من صدقه اقول فيه بحث لان كل واحد وان لم يكن معجزا لكنه
ثابت في ضمن المعجز وهو كل ثلث آيات فبالاعجاز ليس الا وظيفة التبليغ دون من ع
عداهم من المشتغلين باصول الفقه الباحث عن احوال الادلة فالصواب
ان يقال لان القرانية بالنظر الى المستدلين بعد الرسول صلى الله عليه وسلم والمدونين
لاصول الفقه لا تثبت الا بالنقل عنه عليه الصلاة والسلام كما يشعر به لفظ المبلغ
ولهذا اقتصر بعض المحققين في توجيهه على ما نقل بين دفتي المصاحف تواترا واخذ بعضهم
في تعريفه النقل بالتواتر قال المحقق ودلالتها يتوقف على امتناع تاثير غير القدرة
القديمة فيها ويتوقف على قاعدة خلق الاعمال وعلى اثبات العلم والارادة وقال
الفاضل الشريف ودلالتها يتوقف على امتناع تاثير غير قدرة الله تعالى القديمة فيها
والاجرام بانها فعله فضلا عن انها تصديقه والعلم بذلك الامتناع يتوقف على
قاعدة خلق الاعمال وان لا تاثير لقدرة العباد بل كل اثر في الوجود الا الله تعالى ع
فالمعجزة من افعاله تعالى قطعا ثم قال وظاهر العبارة يساعد هذا التوجيه وهو
ان ضمير يتوقف في قوله ويتوقف على قاعدة خلق الاعمال راجع الى الامتناع اقول
فيه بحث لان ذلك التوجيه مخالف للظاهر من وجوه الاول ان الظاهر ان يتوقف
في الثاني معطوف على الاول وفيه خلافه والثاني ان الظاهر ح ان يقول وهو
يتوقف اذ لا اضمار في التعبير بما يدل على خلاف المراد والثالث ان الظاهر ان
قوله وعلى اثبات العلم معطوف على قوله على قاعدة وذلك التوجيه يقتضي عطفه
على قوله على امتناع فيلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ولا اعتراف بكونه
خلاف الظاهر احتاج الى الاعتذار بانه من تتمة المعطوف عليه كما سيأتي ونقل عنه

في بيانه

المتضمن يثبت كون المتضمن كلام الله تعالى بلا مرية على ان الاسئلة لا [illegible] بالاعجاز صح صح

قد صحح مع الاصل فلله المنة

في بيان المساعدة انه قال حيث لم يتم ويتوقف ايضا كما قال سابقا وايضا انه يتوقف
ولم يتم وعلى قاعدة خلق الاعمال كما قال وعلى اثبات العلم ولو اريد توقف الدلالة
على القاعدة لكان الظاهر احدى هاتين العبارتين وايضا المعنى انما يصح على هذا التوجيه
ولا يلزم اشكال بالفصل بين المعطوف اعني قوله وعلى اثبات العلم والمعطوف عليه
في المعنى اقول فيه ايضا بحث اما قوله حيث لم يتم ويتوقف ايضا كما قال سابقا
وايضا انه يتوقف فلانه انما قال ثمة كذلك لدفع توهم العطف على قوله ويتوقف على ادلة
حدوث العالم بخلاف هذه العبارة اذ لا ايهام ههنا واما قوله ولم يقل وعلى قاعدة
خلق الاعمال فلانه انما لم يقل كذلك بل اعاد لفظ التوقف المنبئ عن الاستقلال
تنبيها على ان المفتقر اليه في ذلك التوقف بناء على التحقيق الذي سيأتي والمقام يقتضي التنبيه
على الخلاف كما يدل عليه قول المحقق ولا تعليه في ذلك لاختلاف العقائد واما قوله
وايضا المعنى انما يصح على هذا التوجيه فلان هذا التوجيه يقتضي عدم التعرض لبعض ما
يجب التعرض له في تحقيق دلالة المعجزة وهو جانب الكسب كما سيحقق فان اردت
العثور على حقيقة الحال فاستمع لما نلقي اليك من المقال فاقول وبالله التوفيق
وبيده ازمة التحقيق ان قوله ويتوقف معطوف على امتناع ومراده بقاعدة خلق
الاعمال ما اراده حيث قال في المواقف في الجواب عن شبه المنكرين للبعثة وجواب
الاول ما مر في مسئلة خلق الاعمال وبينه الفاضل الشريف بقوله من ان قدرة العبد
وان كانت غير مؤثرة الا ان لها تعلقا بالفعل يسمى كسبا فمراده ههنا بيان توقف دلالة
المعجزة على امور ثلثة الاول امتناع تاثير غير قدرة الله تعالى فيها والثاني تعلق قدرة
العبد على فعله بحيث يكون مكسوبا له ومستندا اليه عادة وان لم يؤثر فيه والثالث
كونه تعالى عالما مريدا ووجه الاحتياج الى الثالث ظاهر واما الى الاولين فهو انه من
حول انها لا تدل على الصدق مطلقا لانه تارة يجوز ان يكون فعل المدعي نفسه واخرى
يجوز ان يكون فعل غيره وغير الله تعالى كالملائكة والشياطين وعلى التقديرين يجب
ان يكون الفعل عندهم مكسوبا لذلك الفاعل ومتعلقا لقدرته وان لم تؤثر فيه ع

اعني قوله على امتناع لا ان الفاعل من تتمة المعطوف عليه صح صح

ذلك صح